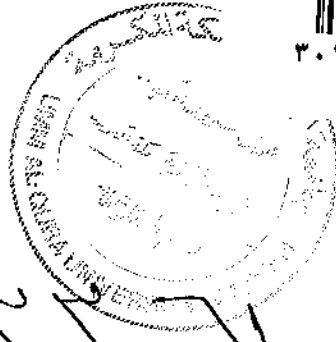


محمد بن عبدالكريم محمد المهنا

خبر الواحد فيما تعم به البلوى وفيما يشترك في الاحساس به خلق كثير وتعو الدواعي لنقله

7141هجري

٠٠١١٣٧



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٣٦١

٣٢٧١

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

كلية الشريعة - الدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة أصول الفقه

**خبر الواحد فيما تعم به البلوى
وفيما يشترك في الإحساس به خلق كثير
وتدعو الدواعي لنقله
دراسة وتطبيقاً**

رسالة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

إعداد الطالب

محمد بن عبد الكريم بن محمد المهنا

إشراف الدكتور

مختار بابا آدو

١٤١٧هـ

الجزء الأول

ملخص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وبعد :

ينقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة، ففي المقدمة : السبب الباعث لاختيار الموضوع وتصوير لمشكلات البحث التي أبرزها الاختلاف والاضطراب في تحرير معنى عموم البلوى، وكذلك الخلط في التصوير والتحرير بين مسألتين البحث " الخبر الذي تعم به البلوى " و " الخبر الذي تدعو الدواعي لنقله " وعدم تحرير مذاهب العلماء في هاتين المسألتين. وبعد بيان الخطة والمنهج لمعالجة هذه المشكلات شرع الباحث في بيان خمسة مباحث تعتبر تمهيدا للدخول في مقصود البحث.

وفي الباب الأول دراسة موضوع البحث من خلال أربعة فصول :

الأول : يتعلق بالمراد من عموم البلوى في اللغة وعند الأصوليين واعتبار الشارع، وخلاصة ما رجحه الباحث في المقصود من عموم البلوى.

أما الثاني : فيعني بتفسير القسم الثاني من عنوان البحث وهو " ما يشترك في الإحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله " ويتضمن بيان الفرق بين مسألتين البحث.

وأما الثالث : فيعني بحجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى وتفصيل الكلام حول أقوال العلماء في هذه المسألة.

وأما الرابع : فيعني بحجية " خبر الواحد الذي يشترك في الإحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله، ويحوي هو وسابقه بحث بعض المسائل الأصولية التي حتمها البحث العلمي للوصول إلى التحرير الصائب للمسألة ومن ثم الترجيح فيها.

وفي الباب الثاني : كما هو بين من عنوان البحث فإن هذا الباب مقصور على الجانب التطبيقي والذي يعد إثراء للباب الأول وامتدادا له، وقد جاء تناول مسائله التطبيقية من خلال فصلين :

الأول : في بيان تعلق إحدى قاعدتي البحث ببعض المسائل أو القواعد الأصولية.

والثاني : في تعلق بعض المسائل الفروعية : العقدية أو الفقهية بإحدى قاعدتي البحث.

وفي ختام البحث لخص الباحث أبرز النتائج المستخلصة من البحث، وأشار إلى شيء من التوصيات التي قررها بناء على ما وصل إليه من فئات تحتم دراسة مستفيضة في بعض المسائل.

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

اسم المشرف

اسم الطالب

محمد بن علي العقلا

مختار بابا آدو

محمد عبد الكريم المهنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مقدمة البحث

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأولين وإله الآخرين، وخالق الخلق أجمعين، فطرت القلوب على توحيده وإفراده وتعظيمه وإجلاله، فأيات ربوبيته ودواعي ألوهيته بيَّنة لكل بصير، له الأسماء الحسنى والصفات العلى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١). وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وصفيته من خلقه، الصادق الأمين وخاتم المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين. رفع الله به البلوى، وهدى الله به عباده إلى الإيمان والتقوى، فرفع الغمة ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، عليه أتم الصلاة والتسليم.

وما زال فيهم كذلك يبين لهم ما أوحى إليه من القرآن العظيم والذكر الحكيم ودستور المسلمين، فهو أعلم الخلق بكتاب ربه، فحفظ لنا فهمه وأوصانا بالتمسك به وبسته، وضمن لنا في ذلك الهداية والنجاة من الضلالة إلى يوم الدين «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها. قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(٢)، وقال:

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ١.

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (١)،
 وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى
 لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (٢)، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا
 الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى
 صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٣) (٤).

فهو الصراط المستقيم والحبل المتين، فبيّن لهم فيه ما أحلّ
 ممّا بالتوسعة عليهم، وما حرّم؛ لما هو أعلم من حظهم في الكفّ
 عنه في الآخرة والأولى. وابتلى طاعتهم بأن تعبدهم بقول وعمل،
 وإمساك عن محارم حماهموها، وأثابهم على طاعته من الخلود في
 جنته، والنجاة من نقمته، ما عظمت به نعمته - جلّ ثناؤه -، وأعلمهم
 ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب لأهل طاعته» (٥).
 بصّرنا الله لطاعته وشكره، وأعاننا على ذكره وحسن عبادته وحمداً لله
 حتى يرضى، وحمداً له إذا رضي وحمداً له بعد الرضى.

ثم أما بعد:

فإن أعظم ما يجب على العبد شكر خالقه ورازقه، بمحبته
 وعبادته والعلم به - عز وجل - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ
 وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٦).

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٤) الرسالة (٢٠).

(٥) الرسالة (١٧).

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢١.

وهذه الغاية الرشيدة والطلبة السديدة لا يسلك إليها ناشدها وطالبها إلا بالإخلاص لله والصدق معه، ومن ثم الاعتصام بالكتاب والسنة؛ كيما يتحقق التأسي ويكمل الاتباع، وينجو المرید رحمة ربه، من مزلق التفريط والابتداع.

وإذا كانت معالم الهداية جليّةً دلائلها كان اللائق التشمير عن الساعد ومجاهدة النفس في الإخلاص، ومن ثم النفرة إلى موارد الظمان بالأخذ من العلم الصحيح الصريح في المنقول والمعقول حتى يُروى الغليل بالدليل والتعليل.

ومن نعم الله على طلاب العلم في كل حين أن يسّر الله لهم أسبابه وسخر لهم من ينادي إلى بابه، ممن يشاء من عباده. فها نحن نلمس - فيما نعايشه - الجهود المبذولة على كل الأصعدة من هذه الدولة الرائدة في نشر العلم الصحيح وإجلال رؤّاده، ولم يكن هذا أمراً مستغرباً؛ فهي دولة علم قامت به وله، ونحن في هذا العهد الزاهر الذي كثرت به سُبُل العلم وتعددت أبوابه برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله ووفقه - كان أن يسّر الله لي دراسة السنة المنهجية، من مرحلة الماجستير في شعبة أصول الفقه بقسم الدراسات العليا الشرعية من جامعة أم القرى إحدى الجامعات العملاقة التي لها اليد الطولى في العناية بالعلوم الشرعية ودراسة أصولها وإخراج كنوزها، فكان من المناسب وأنا أحد أبناء هذه الجامعة أن أستفيد من قنوات التحصيل فيها، فأقترح موضوعاً أصوليّاً يكون أطروحة لنيل درجة الماجستير في العلوم الشرعية من هذه الجامعة العريقة، فتفضّل أساتذتي ومشايخي مشكورين بالموافقة على هذا الموضوع المقترح،

وهو «خبر الواحد، فيما تعم به البلوى وفيما يشترك في الإحساس به خلق كثير، وتدعو الدواعي لنقله دراسةً وتطبيقاً» وهو دراسة تلك المسألتين الأصوليتين المعروفتين، وفيما يلي أذكر السبب الذي دعاني لاختيار هذا الموضوع.

سبب اختيار البحث وأهميته:

كان اختياري لبحث هذا الموضوع قد جاء لتضمنه أموراً متعددة تشكل بمجموعها مطلباً ملِحاً لبحثه بحثاً علمياً. وهذه الأمور والأسباب تنقسم إلى أسباب عامة توجد في أي موضوع يستحق أن يبحث بحثاً أكاديمياً، وأخرى أسباب خاصة، وهي الأسباب التي تختص بهذا الموضوع لتمييزها به دون غيره.

وأجمل بيان تلك الأسباب بقسميها فيما يلي:

* أولاً: الأسباب العامة:

١ - يعدُّ هذا الموضوع من الموضوعات الأصولية الهامة، وهذا ظاهر من اهتمام الأصوليين - رحمهم الله - به، فلا يكاد مؤلف أصولي لم يطرق هذا الموضوع؛ وما ذاك إلا لأهميته وضرورة تجليلته^(١). وضمُّ آرائهم المختلفة والمتباينة في بحث واحد متكامل يجمع شتات آرائهم، ويحقق صحة اتفاقهم واختلافهم، هو أمر ضروري لخدمة الموضوع، ومن ثم خدمة علم أصول الفقه، خاصة وأنه قد بُني على الخلاف في هذا الموضوع خلاف في بعض القواعد الأصولية والمسائل الجزئية الفرعية.

(١) هذا في الغالب الأعم، وإلا فهناك مثل البيضاوي في المنهاج، فقد أهمل إيراد مسألة عموم البلوى مما حدئ بالأسنوي أن يدرجها في زوائده عليه. انظر: زوائد المنهاج ص ٣٣٦.

٢ - إن بحث مثل هذا الموضوع فيه جدّة، حيث أنه لم يسبق أن يُبحث بحثاً علمياً أكاديمياً، لا نظرياً ولا تطبيقياً، فبحثه فيه مبادرة وسبق.

٣ - إن حجم دراسة الموضوع نظرياً وتطبيقياً مناسب في نظري لمرحلة الماجستير؛ فليس هو بالطويل الواسع فيبحث في رسالة دكتوراه، ولا بالقصير المحدود فيكون بحثه أصغر من دراسة الماجستير.

* ثانياً: الأسباب الخاصة:

١ - إن هذا البحث يلتقي فيه أكثر من فن من فنون الشرع القويم، فيلتقي الأصول مع الفقه والحديث والعقيدة، ففيه ترابط بين علوم الشرع المتعددة.

٢ - إن هذا البحث بحث نظري وتطبيقي في آن واحد، يُقَرَّبُ فيه بين الأصول والفقه من خلال إبراز تأثير القاعدة الأصولية في اختلاف الأئمة في مآخذهم للأحكام، ومن ثم اختلافهم فيها؛ لاختلافهم في أصل القاعدة، فتبرز من خلال ذلك أهمية علم أصول الفقه العملية وعمق تأثيره في الفقه الإسلامي.

٣ - إن في هذا البحث لقاء مباشراً بين مدرستين أصوليتين لهما خصوصية في الاستنباط والتأليف، وقد تباينت آراؤهما في هذا الموضوع واختلفت.

فالمدرسة الأولى: هي مدرسة المتكلمين، وعليها معظم علماء الأصول، من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والمعتزلة. والمدرسة الثانية: هي مدرسة الفقهاء، وعليها معظم علماء الحنفية.

٤ - في هذا البحث مواجهة فريدة بين السنة والشيعة، في مسألة

أصولية لها البُعد القوي في أصل من أهم الأصول التي سببت الخلاف بينهما، وهذا الأصل هو دعوى الشيعة أنَّ علياً - رضي الله عنه - الأجدر بالخلافة والأحقُّ بها، وأنها ثابتة له بالنص الصريح من رسول الله ﷺ.

٥ - إن في هذا البحث التقاءً صميماً بين النقل الصحيح والعقل الصريح، فليس هو بالبحث الجدلي المحض الذي يخلو من الأدلة النقلية، كبعض البحوث الأصولية، مما يعني عمق تعلقه بالشرعية. ومحاولة الوقوف عند البحوث الأصلية، ومن ثمَّ تدبرها يعدُّ مطلباً ملحاً في فقه الشريعة الفقه السليم.

٦ - إن في بحث هذا الموضوع إثراءً بيّناً لبحوث خبر الواحد وحُجَّتِيَّته؛ فهو يتطرَّق إلى مسألتين حساستين بالنسبة لحجية خبر الواحد، لا ترد في غير هذا الموضوع.

٧ - يوجد في نقاط أساسية من هذا الموضوع التباس وتداخل كبير عند كثير من طلبة العلم، بل إن هذا التداخل موجود عند بعض علماء الأصول فيما لمست من كلامهم عند مناقشتهم لموضوع البحث.

وهذا يستوجب تبيينه وتجليته، ومن ذلك:

أ - القرب الشديد بين مسألتَي البحث مما أدَّى إلى الخلط في فهمهما.

ب - ما المقصود من عموم البلوى هل هو يعم كل المكلفين، أم يعم جنساً من أجناسهم، أم طائفة منهم.

ج - مدى نسبة صحة إطلاق القول عن الحنفية في رد خبر الواحد إذا كان مما تعم به البلوى، ثم هل وافقهم أحد من المتكلمين إلى ما ذهبوا إليه؟

٨ - إبراز حجم تأثير قاعدتي «خبر الواحد فيما تعم به البلوى» وفيما يشترك في الإحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله» في القواعد الأصولية والفروع العملية والاعتقادية، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية، والتي ستكون باباً أساسياً في البحث - إن شاء الله تعالى -.

وبعد هذا كله فإنني أرى أن هذه الأسباب مجتمعة تشكل أكثر من تساؤل ومشكلة هي أساس البحث العلمي، فهي تستوجب ضرورة بحث هذا الموضوع على شكل أطروحة ماجستير يقضي فيها الطالب زمناً يخلص بإبانة كل هذه المسائل إبانة علمية رصينة؛ كي تُشبع هاتان المسألتان بحثاً، ومن ثم تكون إثراءً لعلم أصول الفقه، خاصة وأن هذا الموضوع لم يسبق أن بُحث - مطلقاً -.

خطة البحث:

وبعد أن سقنا جملة الأسباب والدواعي لاختيار هذا الموضوع للبحث وبيان وجه أهميته فإنه يحسن أن نشير إلى الخطوط العريضة التي مضينا معها في تناولنا لهذا البحث، حيث قسّمنا البحث إلى مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة.

١ - أما المقدمة: ففيها السبب الباعث لاختيار الموضوع وذكر طرفٍ من أهميته، والخطة والمنهج اللذان مضى عليهما البحث في تناوله لعناصر موضوعاته.

٢ - التمهيد: وأما التمهيد فيحوي خمسة مباحث يحسن الوقوف معها حتى تتمهد الطريق وتكون سالكة للولوج في موضوع البحث المقصود.

وهي تعريف الخبر، والمقصود من خبر الواحد، وحكم العمل

به، وإفادته العلم، وقاعدة التحسين والتقييح.

٣ - الباب الأول: وأما الباب الأول فهو الباب الدراسي لموضوع البحث والذي نتناول دراسة موضوع البحث فيه من خلال أربعة فصول:

الأول: يتعلق بالمراد من عموم البلوى في اللغة وعند الأصوليين، وفي اعتبار الشارع، وخلاصة ما يترجح لدى الباحث من المقصود بعموم البلوى، كل ذلك في أربعة مباحث، كل واحد منها يعنى ببسط القول في هذا المقصود من جانبه.

أما الفصل الثاني: فيعنى في تفسير القسم الثاني من عنوان البحث، وهو «ما يشترك في الإحساس به خلق كثير، وتدعو الدواعي لنقله»، حيث يُبَسِّطُ الكلام حول المقصود بهذه العبارة من خلال ثلاثة مباحث تتضمن بيان الفرق بين قاعدتي البحث.

وأما الفصل الثالث: فيعنى عناية خاصة بحجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى، وتفصيل الكلام حول أقوال العلماء في هذه القاعدة؛ لما له من أهمية مُعْتَبَرَة.

وأما الفصل الرابع: فلا يختلف بمقصوده عن الفصل الذي سبق، حيث يعنى هو الآخر بدراسة حجية إحدى قاعدتي البحث، ألا وهي: «خبر الواحد الذي يشترك في الإحساس به خلق كثير، وتدعو الدواعي لنقله»، والذي يحوي هو وسابقه بحث بعض المسائل الأصولية الأخرى، والتي حتمها البحث العلمي للوصول إلى التحرير الصائب للمسألة ومن ثم الترجيح فيها.

الباب الثاني: وكما هو بيّن من عنوان البحث فإن هذا الباب مقصور على الجانب التطبيقي، والذي يعدُّ إثراءً للباب الأول

وامتداداً له. وقد حرصنا على استيعاب أكبر أنواع التخريج حتى أصبح هذا الباب يحتوي على ثلاثة أنواع منه:

النوع الأول: وهو تخريج الأصول من الأصول أو تعلق القواعد الأصولية بإحدى قاعدتي البحث، وقد استوعب هذا النوع الفصل الأول من هذا الباب، وقد تخلله دراسة تعلق قاعدتي البحث أو إحداهما بثلاث من القواعد أو المسائل الأصولية.

أما النوع الثاني: فهو تخريج جملة من الفروع العقدية على قاعدتي البحث أو إحداهما، وقد استوعب هذا الجانب بمسائل الست المبحث الأول في الفصل الثاني من هذا الباب. بينما جاء:

النوع الثالث والأخير: من أنواع التخريج التي تعرض لها البحث، وهو المتعلق بتخريج الفروع على الأصول مستوعباً المبحث الثاني والأخير في هذا الفصل، وقد تضمن تعلق قاعدتي البحث أو إحداهما بعشر مسائل عملية.

٥ - **الخاتمة:** وتتضمن النتائج المستخلصة من البحث، سواءً أكانت متعلقة بموضوع البحث تعلقاً مباشراً أو غير مباشر، كما تتضمن شيئاً من التوصيات التي يقررها الباحث بناءً على ما وصل إليه من قناعات تحتم دراسة مستفيضة لبعض المسائل التي تحتاج إلى معالجة أعمق.

منهج البحث:

أذكر هنا منهجي في تناولي لكل موضوعات البحث السالفة والذي أخصه في النقاط التالية:

١ - أعتمد أخذ كل تعريف من أصحاب فنه الذين يُعنون به. فالتعريف اللغوي من كتب اللغة والأصولي من كتب الأصول

والحديثي من كتب الحديث.

٢ - أعتمد في نقل كل مذهب من كتب أصحاب المذهب قدر الطاقة.

٣ - أعزو الأقوال إلى قائلها من خلال كتبهم إن تيسرت، وإلا عن أدق ناقل لها.

٤ - أعزو الآيات الكريمة إلى محالها من السور.

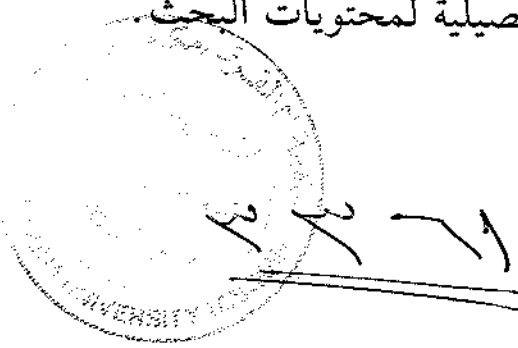
٥ - أخرج الأحاديث النبوية تخريجاً مختصراً في الجملة، عدا ما يقتضيه البحث فأزيد في التخريج للخبر قدر الحاجة، وإلا فإنني أكتفي بما سوى ذلك بتخريج الحديث من الصحيحين إن وجد فيهما، أو عن أحدهما فيما إذا تفرّد في تخريجه عن الآخر وما لم يكن في الصحيحين فأخرجه من بعض الكتب الستة الأخرى، أو مسند الإمام أحمد، فإن لم أجده هنالك خرّجته من كتب السنة الأخرى، كل ذلك عند أول ورود للخبر فحسب.

٦ - أترجم لغير المشهور من الأعلام عند ذكر العلم في المرة الأولى فقط؛ خاصة وأن الأعلام الواردين في البحث من الكثرة بمكان يفضي تتبعها إلى تضخيم البحث بما ليس من مقصوده، فاكتفيت بترجمة وجيزة لمن أشرت إليهم مع ذكر مظانّ بسط تراجمهم، وهذا كله قد حدا بي أن لا أترجم للصحابة ولا للأئمة المتبوعين - رضي الله عنهم - كما أنني لم أترجم لمن مرّ ذكره عرضاً دون قصدٍ ذكر رأيٍ له، أو نقل قول من أقواله قد تميز به، وذلك كالأعلام الواردين في أثناء الأسانيد أو ثانياً كلام العلماء.

٧ - ذيلت البحث بفهارس تفصيلية تسهّل على القارئ الاستفادة من محتويات البحث الاستفادة الكاملة. وهي على النحو التالي:

أ- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

- ب - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
ج - فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث .
د - فهرس المسائل الأصولية الواردة في البحث .
هـ - فهرس المسائل العقدية الواردة في البحث .
و - فهرس المسائل الفقهية الواردة في البحث .
ز - فهرس المراجع والمصادر .
ح - فهرس الموضوعات التفصيلية لمحتويات البحث .



ثامناً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
سبب اختيار البحث وأهميته	٤
أولاً: الأسباب العامة	٤
ثانياً: الأسباب الخاصة	٥
خطة البحث	٧
منهج البحث	٩
التمهيد	١٢
المبحث الأول: في تعريف الخبر	١٢
المطلب الأول: الخبر في اللغة	١٢
المطلب الثاني: الخبر عند البلاغيين	١٣
المطلب الثالث: الخبر عند الأصوليين	١٣
المطلب الرابع: الخبر عند المحدثين	١٧
المطلب الخامس: مصطلح الخبر في هذا البحث	١٨
المبحث الثاني: المقصود بخبر الواحد	٢٠
المبحث الثالث: حكم العمل بخبر الواحد	٢٩
المطلب الأول: حكم العمل بخبر المخبر امراً غير نص من الكتاب أو السنة	٢٩
المطلب الثاني: حكم العمل بخبر الواحد عقلاً	٢٩
المطلب الثالث: وجوب العمل بخبر الواحد سمعاً	٣٣
المبحث الرابع: إفادة خبر الواحد العلم	٤٢
المطلب الأول: في تحرير محل النزاع	٤٢
المطلب الثاني: أقوال العلماء في إفادة خبر الواحد العلم	٤٨
المذهب الأول: القول بإفادة خبر الواحد العلم مطلقاً	٤٨
المذهب الثاني: القول بعدم إفادة خبر الواحد العلم	٥١
المذهب الثالث: القول بإفادة خبر الواحد المحتف بالمرائن العلم	٥٢
المبحث الخامس: في ذكر المذاهب لقاعدة الحسين والتقبيح	٥٤
المطلب الأول: في مذهب الأشاعرة في القاعدة	٥٧
المطلب الثاني: في مذهب المعتزلة في القاعدة	٥٩

- المطلب الثالث: في مذهب الماتريدية في القاعدة ٦١
- المطلب الرابع: في مذهب أتباع السلف في القاعدة ٦٢
- الباب الأول: دراسة خبر الواحد فيما تعم به البلوى
وفيما يشترك في الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله ٦٧
- الفصل الأول: المراد من عموم البلوى ٦٨
- المبحث الأول: المراد من عموم البلوى عند اللغويين ٦٨
- المطلب الأول: المراد بالعموم لغة ٦٨
- المطلب الثاني: المراد بالبلوى لغة ٦٩
- المبحث الثاني: المراد من عموم البلوى عند الأصوليين ٧١
- المطلب الأول: المراد بعموم البلوى باعتباره لفظاً مركباً ٧١
- المطلب الثاني: المراد من عموم البلوى عند الأصوليين
باعتباره علماً ٧٤
- فرع: الذين اعتبروا أن عموم البلوى هو ما احتاج إليه كل المكلفين حاجة ماسة ٧٧
- أولاً: نظرة عيسى بن أبان للمراد من عموم البلوى ٧٧
- ثانياً: نظرة أبي بكر الجصاص للمراد من عموم البلوى ٧٩
- ثالثاً: نظرة الإماميين السرخسي والنسفي للمراد من عموم البلوى ٨٢
- رابعاً: رؤية ابن الهمام للمراد من عموم البلوى ٨٥
- فرع: الذين اعتبروا أن عموم البلوى ما احتاجه كثير من المكلفين حاجة متكررة ٨٩
- أولاً: رؤية أبي الحسين البصري للمراد من عموم البلوى ٨٩
- ثانياً: رؤية ابن حزم للمراد من عموم البلوى ٩٢
- ثالثاً: رؤية أبي حاحد الغزالي للمراد من عموم البلوى ٩٣
- خاتمة في مذهب الاتجاه الثاني ٩٦
- المبحث الثالث: المقصود من عموم البلوى في اعتبار الشارع ٩٩
- المطلب الأول: في درجات اعتبار الشارع للمصالح
وفي أي منها يندرج اعتبار الشارع لعموم البلوى
كسبب للتخفيف أو رفع التكليف ١٠١
- المطلب الثاني: درجات اعتبار الشارع للمشاق وما الذي يتعلق منها بعموم البلوى ١٠٣
- أولاً: مشقة الابتلاء بغير التكليف ١٠٤
- ثانياً: المشقة الخارجة عن المعتاد ١٠٨
- ثالثاً: المشقة الزائدة عن المعتاد ١٠٩

- المطلب الثالث: في أوجه اعتبار الشارع لعموم البلوى كسبب للتخفيف أو منع التكليف ١١٤
- أولاً: الأمثلة من آي القرآن الكريم ١١٦
- ثانياً: الأمثلة من أحاديث السنة المشرفة ١٢٠
- ثالثاً: أمثلة لما أجمع على رفع الحرج فيه وكان داعي ذلك عموم الإبتلاء به ١٣١
- الخلاصة: في أوجه اعتبار الشارع لعموم البلوى ١٣٣
- المبحث الرابع: الترجيح في حد عموم البلوى ١٣٥
- الفصل الثاني: المقصود من خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله ١٤٢
- المبحث الأول: بيان عبارات الأصوليين في الدلالة على القاعدة ١٤٣
- المطلب الأول: في بيان من ذهب من الأصوليين في التعبير عن القاعدة إلى التفصيل ببيان مجمل الأركان ١٤٣
- المطلب الثاني: فيمن اقتصر على الركن الثاني في بيانه للقاعدة ١٤٨
- المبحث الثاني: الفرق بين خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به كثير وتدعو الدواعي لنقله وبين خبر الواحد فيما تعم به البلوى ١٥٤
- المطلب الأول: في ذكر أصول تعين في تصور القاعدتين والعلاقة بينهما ١٥٤
- المطلب الثاني: سبب الاختلاف في الاحتجاج بقاعدة خبر الواحد فيما تعم به البلوى ١٥٥
- المطلب الثالث: في تحديد دواعي اعتبار قاعدة رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به كثير وتدعو الدواعي لنقله ١٥٦
- المطلب الرابع: في امتناع اندراج قاعدة «خبر الواحد فيما تعم به البلوى» في قاعدة «الخبر الذي يشترك في الاحساس به كثير وتدعو الدواعي لنقله» وسبب ذلك عند كلا الفريقين ١٦١
- المبحث الثالث: علاقة قاعدة التحسين والتقبيح بقاعدتي البحث ١٦٧
- الفصل الثالث: دراسة مذاهب العلماء حول الاحتجاج بخبر الواحد فيما تعم به البلوى وتحرير محل النزاع بينهم ١٧٢
- المبحث الأول: دراسة مذاهب العلماء حول الاحتجاج بخبر الواحد فيما تعم به البلوى ١٧٣

المطلب الأول: في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان - رحمه الله -	
حول حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى	١٧٦
المطلب الثاني: تقرير مبدأ القول بالقاعدة	
وتطور تحريرها وأبرز الآخذين بها	٢٠٠
أولاً عيسى بن أبان	٢٠١
مسألة مقدار ضبط عيسى بن أبان لقاعدة رد خبر الواحد	
فيما تعم به البلوى	٢٠٢
ثانياً: أبو الحسن الكرخي	٢٠٧
ثالثاً: أبو عبد الله البصري	٢٠٨
رابعاً: عدد من العلماء:	٢٠٨
- ابن سريج	٢٠٨
- ابن داود	٢٠٩
- ابن خوير منداد	٢٠٩
خامساً: بعض الهادوية	٢١٠
المبحث الثاني: تحرير محل النزاع بين المختلفين في مسألة	
خبر الواحد فيما تعم به البلوى قبولاً ورداً	٢١٢
المطلب الأول: في تحرير محل النزاع من خلال تحقيق	
مذهب الجمهور في القاعدة	٢١٢
المطلب الثاني: في تحرير محل النزاع من خلال تحقيق	
مذهب الحنفية في القاعدة	٢١٤
الفصل الرابع: في حجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى	٢٣١
المبحث الأول: أدلة المحتجين (الجمهور) وما جرى عليها من مناقشة	٢٣١
المطلب الأول: الأدلة النقلية	٢٣٢
أولاً: الدليل من النص	٢٣٢
(أ) من كتاب الله العزيز	٢٣٢
(ب) من السنة المطهرة	٢٣٥
ثانياً: الدليل من الإجماع	٢٣٥
المطلب الثاني: دلالة العقل والإلزام	٢٣٩
أولاً: دلالة العقل	٢٣٩
ثانياً: دلالة الإلزام	٢٤٨

٢٥٠	المبحث الثاني: أدلة المانعين (الحنفية) وما جرى عليها من مناقشة
٢٥١	المطلب الأول: الأدلة العقلية
٢٥١	أولاً: الدليل من النص
٢٥١	(أ) الدليل من القرآن الكريم
٢٥٥	(ب) من السنة النبوية
٢٥٧	ثانياً: دليل الإجماع
٢٦٠	ثالثاً: الدليل من العرف المعتاد
٢٦٤	المطلب الثاني: الأدلة العقلية
٢٧٨	المبحث الثالث: الترجيح
٢٧٩	المطلب الأول: بيان ما رجحه بعض العلماء في المسألة
٢٧٩	أولاً: تحقيق إلكيا الطبري للمسألة
٢٨١	ثانياً: تحقيق أبي الوليد محمد بن رشد الحفيد
٢٨٢	ثالثاً: رأي العلامة المسطاسي في المسألة
٢٨٤	رابعاً: رأي العلامة محمد بخيت المطيعي في المسألة
٢٨٦	المطلب الثاني: ترجيح الباحث في المسألة
٢٨٦	مسألة حجية قول الصحابي فيما تعم به البلوى
٢٩٧	بيان القول الراجح في مسألة خبر الواحد فيما تعم به البلوى
	الفصل الخامس: حجية خبر الواحد الذي يشترك في
٣١١	الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله
	المبحث الأول: أقوال العلماء في حجية الخبر الذي يشترك في الاحساس
٣١٢	به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله وتحرير محل النزاع في ذلك
	المطلب الأول: بيان العلاقة بين خبر الواحد المبلغ
	في محضر كثير شاركوه فيه ولم ينكروه ومسألة البحث وأثر ذلك
٣١٢	في فهم كلام أهل السنة
٣١٥	مسألة حجية خبر الواحد المبلغ في حضرة كثير شاركوه فيه ولم ينكروه
	المطلب الثاني: مذهب أهل السنة والجماعة في خبر الواحد
٣٢١	الذي يشترك في الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله
	المطلب الثالث: مذهب من خالف في رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به خلق
٣٢٥	كثير وتدعو الدواعي لنقله
٣٢٧	المبحث الثاني: أدلة المختلفين في المسألة

- المطلب الأول: أدلة أهل السنة والجماعة في اشتراطهم التواتر في الخبر الذي يشترك في الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله وما جرى عليها من مناقشة ٣٢٧
- أولاً: الاستدلال باقتضاء العرف والعادة ضرورة تسابق الناس في نقل مثل الأخبار الواردة على صورة المسألة ٣٢٧
- ثانياً: لازم القول الممنوع من الأخذ بخبر الواحد الذي اشترك في الاحساس به خلق كثير ودعت الدواعي لنقله ٣٣٥
- المطلب الثاني: أدلة من خالف في رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به كثير وتدعو الدواعي لنقله وما جرى عليها من مناقشة ٣٣٩
- أولاً: الدليل العقلي
- ثانياً: الإلزام بضرورة القول بحجية خبر الواحد الذي اشترك به كثير ودعت الدواعي لنقله ٣٤١
- المطلب الثالث: الترجيح في المسألة ٣٥٩
- أولاً: ترجيح من سبق ٣٥٩
- ثانياً: ترجيح الباحث ٣٦٤
- الباب التطبيقي ٣٦٩
- الفصل الأول تأثير قاعدتي البحث على بعض القواعد الأصولية ٣٧٠
- المبحث الأول: الاحتجاج بالقراءة الشاذة وعلاقتها بقاعدتي البحث ٣٧١
- المطلب الأول: المراد بالقراءة الشاذة ٣٧١
- مسألة تعريف الشاذ لغة ٣٧١
- مسألة المراد بالقراءة الشاذة اصطلاحاً ٣٧١
- مسألة وجوب تواتر القرآن ٣٧٥
- مسألة ما نعينه في مبحثنا من القراءة الشاذة ٣٧٧
- المطلب الثاني: بيان العلاقة بين الاحتجاج بالقراءة الشاذة وقاعدتي البحث ٣٨٠
- المبحث الثاني: عمل أهل المدينة ٣٨٨
- المطلب الأول: المراد بعمل أهل المدينة ٣٨٨
- المطلب الثاني: ما عناه الإمام مالك في احتجاجه بعمل أهل المدينة ٣٩٣
- رسالة مالك إلى الليث بن سعد ٣٩٣

- مسألة مراد الإمام مالك باصطلاحاته المتعلقة بالقاعدة ٣٩٥
- مسألة تحرير مذهب الإمام مالك في الاحتجاج بعمل أهل المدينة ٣٩٧
- المطلب الثالث: علاقة الاحتجاج بعمل أهل المدينة
- بقاعدتي البحث ٤٠١
- مسألة بيان علاقة عمل أهل المدينة بقاعدتي البحث ٤٠٤
- المبحث الثالث: زيادة الثقة ٤١٢
- المطلب الأول: صورة المسألة المقصودة في البحث ٤١٥
- المطلب الثاني: تعلق المسألة بإحدى قاعدتي البحث ٤١٦
- الفصل الثاني: تأثير قاعدتي البحث على بعض الأحكام الشرعية المختلفة ٤٢١
- المبحث الأول: تأثير قاعدتي البحث على بعض المسائل العقدية ٤٢٢
- المطلب الأول: في تأثير قاعدة رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله على نفي دعوى النص الجلي على إمامة أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه ٤٢٤
- مسألة: مكانة عقيدة الإمامة عند الشيعة ٤٢٤
- مسألة: بيان تأثير عقيدة الإمامة عند الشيعة الأثنى عشرية في تناولهم للسنن عمومًا ٤٢٦
- مسألة: في بيان تأثير رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله على القطع ببطلان عقيدة الشيعة في الإمامة ٤٣٢
- المطلب الثاني: في تأثير قاعدة رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به خلق كثير وتدعو الدواعي لنقله على نفي صحه بعض المسائل العقدية الأخرى ٤٤٢
- المسألة الأولى: دلالة القاعدة على القطع بنفي دعوى معارضة القرآن العظيم ٤٤٣
- المسألة الثانية: دلالة القاعدة على بطلان دعوى النص في التوراة على عدم بعث نبي بعد موسى عليه السلام ٤٤٥
- المسألة الثالثة: دلالة القاعدة على نفي النبوة بعد رسول الله ﷺ ٤٤٦
- المسألة الرابعة: دلالة القاعدة على نفي وجود جماعة من أولاد النبي ﷺ الذكور بعد وفاته ٤٤٨

المسألة الخامسة : دلالة القاعدة على نفي صحة القول

- ٤٤٩ بوقوع تنصيب النبي ﷺ على إمام معين بعده
- ٤٥٢ المبحث الثاني: تأثير قاعدتي البحث على بعض الأحكام العملية الفقهية
- ٤٥٨ المسألة الأولى: حكم التسمية عند الوضوء
- ٤٥٨ أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها
- ٤٥٨ القول الأول النذب في التسمية
- ٤٥٩ القول الثاني سنية التسمية
- ٤٥٩ القول الثالث اعتبار التسمية من فضائل الوضوء
- ٤٦٠ القول الرابع وجوب التسمية عند الوضوء
- ٤٦٠ ب - تعلق المسألة بقاعدتي البحث
- ٤٦١ ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة بقاعدة خبر الواحد فيما تعم به البلوى
- ٤٦٦ المسألة الثانية: نقض الوضوء من مس الذكر
- ٤٦٦ أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها
- ٤٦٧ المذهب الأول عدم نقض الوضوء من مس الذكر ومن ثم عدم وجوب الوضوء له
- ٤٦٨ المذهب الثاني نقض الوضوء من مس الذكر
- ٤٧١ المذهب الثالث نقض الوضوء من مس الذكر بحال دون حال
- ٤٧٢ ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى
- ٤٧٥ ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة في قاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى
- ٤٨٠ المسألة الثالثة: نقض الوضوء من مس النساء
- ٤٨٠ أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها
- ٤٨١ أقوال العلماء عن أصول المذاهب فيها
- ٤٨١ المذهب الأول عدم نقض الوضوء من مس المرأة
- ٤٨١ المذهب الثاني نقض الوضوء من مس المرأة مطلقاً
- ٤٨٤ المذهب الثالث نقض الوضوء من مس النساء بشهوة
- ٤٨٥ ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى
- ٤٨٦ ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة في قاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى
- ٤٨٩ المسألة الرابعة: نقض الوضوء مما مسته النار
- ٤٨٩ أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها
- ٤٩١ ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى
- ٤٩١ ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة في قاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى

- المسألة الخامسة: في حكم الاغتسال من غسل الجنابة والوضوء من حملاتها ٤٩٤
- أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها ٤٩٤
- المذهب الأول وجوب الغسل ٤٩٤
- المذهب الثاني استحباب الغسل من غسل الميت ٤٩٥
- المذهب الثالث وهو عدم استحباب الغسل وكذلك الوضوء من غسل الميت ٤٩٦
- ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٤٩٧
- ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة في قاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٤٩٨
- المسألة السادسة: الجهر بالتسمية في الصلاة ٥٠١
- أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها ٥٠١
- ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٥٠٣
- ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة في قاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٥٠٤
- المسألة السابعة: حكم قراءة الفاتحة للمأموم ٥٠٨
- أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها ٥٠٨
- ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به كثير وتدعو الدواعي لنقله ٥١١
- ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة في قاعدة رد خبر الواحد الذي يشترك في الاحساس به كثير وتدعو الدواعي لنقله ٥١١
- المسألة الثامنة: القنوت في صلاة الصبح ٥١٥
- أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها ٥١٥
- المذهب الأول استحباب القنوت ٥١٥
- المذهب الثاني عدم مشروعية القنوت في صلاة الصبح ٥١٦
- المذهب الثالث مشروعية القنوت إذا وجد المقتضي المعتبر ٥١٦
- ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٥١٧
- ج - مناقشة اندراج المسألة في القاعدة ٥١٨
- أولاً: الأخبار الدالة على مشروعية القنوت في صلاة الصبح مطلقاً ٥١٨
- ثانياً: الأخبار الدالة على عدم مشروعية قنوت الصبح إلا في حال النوازل ٥١٩
- المسألة التاسعة: في رؤية هلال رمضان من واحد وليس في السماء علة ٥٢٢
- أ- تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها ٥٢٢
- المذهب الأول ٥٢٢

٥٢٣	المذهب الثاني
٥٢٤	المذهب الثالث
٥٢٥	ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى
٥٢٦	ج - مناقشة إمكانية تعلق المسألة بالقاعدة
٥٣٠	المسألة العاشرة: خيار المجلس
٥٣٠	أ - تصوير المسألة وحكاية الخلاف فيها
٥٣١	المذهب الأول الآخذون بخيار المجلس
٥٣٢	المذهب الثاني النافون
٥٣٢	ب - تعلق المسألة بقاعدة رد خبر الواحد فيما تعم به البلوى
٥٣٣	ج - مناقشة إمكانية اندراج المسألة في القاعدة
٥٣٥	الخاتمة
٥٤٦	كشف الفهارس
٥٤٧	أولاً: فهرس الآيات الكريمة
٥٥٠	ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار
٥٥٥	ثالثاً: فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث
٥٥٧	رابعاً: فهرس المسائل الأصولية
٥٦١	خامساً: فهرس المسائل العقدية
٥٦٣	سادساً: فهرس المسائل الفقهية
٥٦٦	سابعاً: فهرس المصادر والمراجع
٥٩٦	ثامناً: فهرس الموضوعات